

CDIP/14/INF/12

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 19 سبتمبر 2014

## اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

### الدورة الرابعة عشرة

جنيف، من 10 إلى 14 نوفمبر 2014

**ملخص لدراسة عن بدائل لنظام البراءات مستخدمة لدعم جهود البحث والتطوير، مما يتضمن آليات كل من الدفع والسحب، مع تركيز خاص على جوائز تشجيع الابتكار ونماذج تطوير المصدر المفتوح**

بتكليف من الأمانة

1. يحتوي مرفقا هذه الوثيقة على ملخص "1" لدراسة عن بدائل لنظام البراءات مستخدمة لدعم جهود البحث والتطوير، مما يتضمن آليات كل من الدفع والسحب، مع تركيز خاص على جوائز تشجيع الابتكار ونماذج تطوير المصدر المفتوح، والتي أجريت في سياق المشروع المتعلق بالملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: "تحديات مشتركة - بناء الحلول" (CDIP/6/4 Rev)، من إعداد السيد جيمس باكارد لف المدير بمؤسسة نولدج إيكولوجي إنترناشيونال بالعاصمة الأمريكية واشنطن، و"2" استعراض أقران للدراسة آفة الذكر من إعداد الدكتور دومينيك فوراي بالكلية الاتحادية التقنية المتعددة بمدينة لوزان السويسرية.

2. إن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية مدعوة إلى الإحاطة علما بالمعلومات الواردة في مرفقي هذه الوثيقة.

[يلي ذلك المرفقان]

ملاحظة: تمثل الآراء المعرب عنها في هذه الدراسة آراء المؤلف ولا تعكس بالضرورة آراء أمانة الويبو ولا أي من الدول الأعضاء في المنظمة.

## بدائل لنظام البراءات مستخدمة لدعم جهود البحث والتطوير، مما يتضمن آليات كلي من الدفع والسحب، مع تركيز خاص على جوائز تشجيع الابتكار ونماذج تطوير المصدر المفتوح

دراسة من إعداد السيد جيمس باكرد لف المدير بمؤسسة نولاج إيتراشيونال بالعاصمة الأمريكية واشنطن

### ملخص تنفيذي

1. يمثل منح الحقوق الاستثنائية لاستخدام الاختراعات المحمية ببراءات واحداً من عدة آليات مهمة للتحفيز على الاستثمار في التكنولوجيات الابتكارية. وتتناول هذه الورقة عدة بدائل عن منح احتكارات براءات منها التمويل الحكومي المباشر للأبحاث والسياسات الضريبية وإنشاء احتكارات بدون براءات وإصدار تكاليف بتحويل الأبحاث بناءً على نسبة من مبيعات المنتجات وجوائز تشجيع الابتكار.
2. ولكل من آليات التمويل والدعم والتشجيع على استثمارات الغير في الابتكار منافع، كما أن لها تكاليف وقيود.
3. ويتسم نظام البراءات بميزة اتخاذ القرار بشكل غير مركزي ونظام مكافآت من شأنه تعبئة الموارد بشكل ديناميكي من المستخدمين المنتفعين بالاختراع مباشرة والكشف عن الاختراعات. وأما فاتورة تكاليف نظام البراءات فتتضمن ارتفاع أسعار المنتجات ووضع عوائق قانونية في طريق استخدام الاختراعات بالتبعية والتكاليف المقترة بتقييم البراءات وإنفاذها. كما أن قيمة نظام البراءات محدودة بالنسبة إلى بعض أنشطة البحث والتطوير، بما في ذلك ما كان لتطوير منتجات ليس لها من الحظ التسويقي إلا النذر اليسير، والبحث والتطوير السابق على التسويق، ونتائج الأبحاث التي لا يمكن إعمال الاحتكار والانتفاع النقدي فيها بنجاح، وخاصة مشروعات التطوير التي تنطوي على مخاطرة، وما ذلك كله إلا سوقاً لبعض أوجه محدودية نظام البراءات المعلومة على نطاق واسع.
4. وعلى نفس المنوال، ينطوي كل من بدائل نظام البراءات على مزايا وعلى تكاليف وقيود. ويتمتع واضعو السياسات بجرية استخدام مجموعة متنوعة من آليات تشجيع الابتكار لتحقيق أهداف معينة، إما إحصائياً لنظام البراءات أو تكاملياً له. وحرى بالمعنيين إجراء تحليلات اقتصادية لتكاليف مختلف الآليات ومنافعها وملاءمتها لتحقيق أهداف محددة لكل سياق في ميدان الابتكار. كما يمكن أن يكون توظيف آليات متعددة معاً مفيداً للتغلب على أوجه القصور البارزة في آلية معينة.
5. وكما هو شأن نظام البراءات، فإن للآليات الأخرى لدعم الابتكار جوانب متعلقة بالتجارة وأنظمة تنظيمية عالمية ناشئة أو محتملة.
6. ولآلية جوائز تشجيع الابتكار تاريخ قديم لكنها حظيت مؤخراً باهتمام طائفة جديدة باعتبارها مكملة لاحتكارات المنتجات المنفذة ببراءات أو بديلة عنها. وتندرج ضمن هذه الآلية مسابقات الأنظمة الخاصة ذات الجوائز الممنوحة مرة واحدة بقواعد مخصصة، ومقترحات أكثر طموحاً بوضع أنظمة لجوائز الابتكار من شأنها التنافس بشكل أكثر مباشرة مع احتكارات البراءات لتشجيع الاستثمارات الخاصة في البحث والتطوير، أو أنظمة لمنح أو عقود بحثية. وتجري هذه الورقة مقارنة بين جوائز تشجيع الابتكار وبين احتكارات البراءات، وبينها وبين المنح أو العقود البحثية، في سلسلة من النماذج النمطية التي توضح العوامل الدافعة نحو توظيف آليات بعينها.
7. وتختتم الورقة بتحليل مقترحات متنافسة للتشجيع على ابتكار عقاقير مضادات حيوية جديدة، وهو مجال برزت فيه إخفاقات سوقية معتبرة.

[يلي ذلك المرفق الثاني]

استعراض للدراسة (واو): جيمس باكرد لف، "بدائل لنظام البراءات مستخدمة لدعم جهود البحث والتطوير، مما يتضمن آليات كلي من الدفع والسحب، مع تركيز خاص على جوائز تشجيع الابتكار ونماذج تطوير المصدر المفتوح

أجرى الاستعراض: الأستاذ دومينيك فوراي، الكلية الاتحادية التقنية المتعددة بمدينة لوزان السويسرية  
الهيكلية

وضعت الدراسة مسحاً وتصنيفاً لمكافآت تشجيع الابتكار وأوجه الحماية المتاحة للإبداع والاختراع والابتكار. والبدائل الأربعة المطروحة والمقيمة هي:

- المنح والعقود البحثية؛
- السياسات الضريبية؛
- آليات بدون براءات تعتمد على الاحتكارات والأسعار المرتفعة؛
- الجوائز.

وللدراسة ثلاثة مرفقات تقدم جوانب تكميلية مفيدة، حيث يطرح المرفق ألف مقارنات بين المنح والجوائز والبراءات، ويقدم المرفق باء عدداً من نماذج جوائز تشجيع الابتكار، بينما يطرح المرفق جيم نهجاً لتحفيز الابتكار في حقل عقاير المضادات الحيوية الجديدة.

وقد وجدت الهيكلية واضحة ومتسقة. وقد يكون من المفيد وضع مقدمة أقوى، خاصة لتوضيح المعايير المستخدمة للمقارنة بين البدائل، حيث إن الدراسة تخلو من أي بيان منهجي لهذه المعايير (انظر أدناه "العناصر التي لم تشملها الدراسة").

ويتضمن المرفق ألف مواضيع بالغة الأهمية مثل المقارنة بين الجوائز والبراءات وتصميم الجوائز وما إلى ذلك، بل إنها من الأهمية بالنسبة إلى صلب منطق الدراسة بما يجعل من الصعب فهم سبب وضع هذه المواضيع في مرفق بدلاً من طرحها في المتن.

وربما يكون المرفق باء أطول مما كان ينبغي، حيث يكتظ بعدد مبالغ فيه من نماذج الجوائز، بينما يجعل عدم تجانس الحالات المطروحة (من حيث فتراتها الزمنية والقطاعات المتعلقة بها) من تكوين صورة كاملة عن قيمة الجوائز كبديل عن البراءات أمراً صعباً.

وأما المرفق جيم فلا غبار عليه باعتباره حالة محددة طبقت فيها جل البدائل.

وأخيراً، فقد بشرت المقدمة بتناول الابتكار المفتوح لكن القارئ يعجز عن العثور على ذلك (في قسم أو مرفق مستقل على الأقل).

## المساهمات الرئيسية في مجال حقوق الملكية الفكرية

تكشف هذه الدراسة بشكل جيد عن الظروف التي تجعل أية آلية مثل الجوائز تتفوق عن غيرها في رعاية الابتكار مقارنة بالبراءات من وجهة نظر اجتماعية. فعلى سبيل المثال، تمثل المقارنة بين التمييز السعري الكامل والتمييز السعري الناقص كمحدد مهم لقيمة البراءات نسبةً إلى الجوائز مساهمةً ممتازة.

ويلزم من باب إنصاف الدراسة أن يشار إلى تعلق المساهمات الرئيسية للورقة باختيارات البدائل المتاحة لواضعي السياسات، لا بحقوق الملكية الفكرية ذاتها.

### العناصر التي لم تشملها الدراسة

سبقت الإشارة إلى أحد العناصر المتقدمة في الدراسة، وهو ما تعلق بوضع مجموعة المعايير المستخدمة (بشكل ضمني إلى حد ما) لمقارنة البدائل وتقييمها وتوضيح تلك المعايير. ولا شك أن النفاد إلى المعرفة يمثل أحد هذه المعايير ومعه كذلك القدرة على إتاحة حوافز كافية، وهذان المعياران المذكوران صراحةً، غير أنه ينبغي إضفاء مزيدٍ من الشفافية على بعض المعايير الأخرى لأن هذه المعايير ينبغي أن تشكل في كليتها جزءاً من أي مقارنة وتقييمات وافية للبدائل. ومن ذلك:

الاتجاه: القدرة على التأثير في اتجاه الاختراع والابتكار أيضاً، لا على معدل ذلك فحسب (تكمّن هذه القدرة في الجوائز دون البراءات). وهذا معيار بالغ الأهمية بالنسبة إلى السياسات التي تتصدى للتحديات العظمى.

المنافسة: إلى أي مدى تعزز الآلية المنافسة أو تحدّضها؟

الدعم الكامل في كافة جوانب العملية بدءاً من الفكرة إلى المنتج: لا تكون بعض الآليات مفيدة وفعالة إلا لجزء واحد من العملية خلال انتقالها من الفكرة إلى المنتج. ومن النادر للغاية أن توجد آلية توفر دعماً كاملاً خلال مراحل العملية كافة، مما يوجب في معظم الحالات توظيف آليات مختلفة للانتقال من الفكرة إلى المنتج.

رصد التكاليف: يثير عدم التناظر في المعلومات والخطر المعنوي في حقل البحث مشاكل جسيمة تتعلق بالرصد. ومن شأن بعض الآليات أن تقللها، بينما تجعلها آليات أخرى باهظة التكلفة.

التنفيذ: لكل آلية مزايا وأوجه قصور، ويكون من المفيد الإحاطة بذلك علماً.

وقد أدركت من خلال قراءتي للدراسة أنها لم تشمل عنصراً آخر، حيث إنه لا مانع من المقارنة بين الأدوات، غير أن الأنفع هو المقارنة بين الأدوات مقترنةً بمؤسسة معينة لها بعض الأهداف الاستراتيجية. أمثلة:

- تختلف القيمة الاجتماعية لبراءة منوحة لجامعة تفرض بمقتضاها ترخيصاً إنسانياً للمرخص له وبراءة منوحة لشركة أدوية كبرى؛
- البراءات خاضعة للبيع والشراء (م. كيمبر)؛
- يختلف استخدام براءة تنتج في إطار شراكة لتطوير منتج اختلافاً بالغاً (من حيث تعظيم النفاذ) عن براءة منوحة لشركة أدوية.

ومعنى ذلك أن المدار في الحقيقة على الكيفية التي يمكن للمؤسسات استخدام البراءة (والآليات الأخرى) بها وفقاً لأهدافها الاستراتيجية (من حيث الربح (أو عدم تحقيق الربح) والنفاذ وما إلى ذلك) وإلى أي مدى تنطوي آلية ما (مثل البراءات)

على مرونة كافية لاستيعاب أهدافاً استراتيجية مختلفة اختلافات جذرية. وربما تكون هذه قضية رئيسية في عالم تمثل فيه البراءات أداة سياسات مركزية، مما يعني أن المشكلة لا تكمن في إلغاء النظام بل في زيادة فاعليته، بمعنى إكسابه القدرة على الاستجابة لأنواع مختلفة من الأهداف تضعها أنواع مختلفة من المؤسسات.

وما أريد أن أشدد عليه في هذا المقام هو أنه كثيراً ما يجري التحليل الاقتصادي لإصدار البراءات بشكل منعزل، بينما تكمن فائدة جمة في تحليل البراءات مقترنةً بأنواع مختلفة من المؤسسات. فالفرق شاسع بين براءة ممنوحة لشركة أدوية كبرى تستهدف تعظيم الأرباح وبراءة ممنوحة لجامعة تسعى إلى فرض شروط ترخيص إنسانية، وهذا مما يجب مراعاته في التحليل.

وأشير في تعليقي الأخير بشأن العناصر المفتقد إشارة مباشرة إلى ورقة بحث نشرت مؤخراً ( Murray et al., Research Policy, 41, 2012). وهذه الورقة مثيرة للاهتمام من حيث توضيحها أن الجوائز ليست آلية بسيطة ولا أداة سهلة لتشجيع الابتكار، بل تنطوي على قضايا معقدة تتعلق بالإدارة والتنسيق والتقييم. كما تبين هذه الورقة أن هناك مجموعة متنوعة من الآثار المحفزة، خلاف الجوائز، تهم المشاركين بنفس القدر (الدعاية وجذب الانتباه والمصدافية وتكوين المجتمعات). وينبغي أن تؤخذ هذه النتائج في الحسبان في عملية المقارنة بين مختلف آليات التحفيز.

توجيهات تتعلق بحقوق الملكية الفكرية لواضعي السياسات

أعتقد أن المرفق ألف بكامله يقدم توجيهات كثيرة مفيدة (أعود فأعرب عن عدم فهمي سبب وضع الحجج والأمثلة الواردة في المرفق في متن البحث)، ومع ذلك، رغم أنني لا أجد في ذلك إشكالاً ولا ضعفاً، فالتوجيهات لواضعي السياسات تقع على المستوى الأعلى للخيارات بين البدائل لا على مستوى تصميم حقوق الملكية الفكرية وإدارتها.

التقييم الكلي/التوصيات

هذه دراسة مثيرة للاهتمام تقدم معلومات مفيدة عن بعض المشاكل والقضايا غير المعروفة بشكل كافٍ للاقتصاديين وواضعي السياسات وتبصرهم بها.

وترتبط التوصيات بقائمة العناصر المفتقدة. وتمثل النقاط الثلاث المذكورة أعلاه إشارات إلى بعض الإضافات التي يمكن أن تكون مفيدة. وتتعلق توصية أخرى بالهيكلية: حيث إن مضمون الملحق ألف أهم من أن يوضع في ملحق، بينما الملحق باء طول مبالغ فيه وربما فائدة قليلة.

[نهاية المرفق الثاني والوثيقة]